

The Role of Electronic Compliance in Reducing Money Laundering Operations in Libyan Commercial Banks "A Field Study on Public Commercial Banks in the Eastern Region"

Emad Abdullah Fadlallah ^{1*}, Mouha Salem Mohammed ², Nabil Amjehid Saleh ³
^{1,3} Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya

² Department of Accounting, Academy of Graduate Studies, Benghazi, Libya

دور الامتثال الإلكتروني في الحد من عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية الليبية
 "دراسة ميدانية على المصارف التجارية العامة بالمنطقة الشرقية"

عماد عبدالله فضل الله ^{1*}، موحدة سالم محمد ²، نبيل أمجيد صالح ³
^{3,1} قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا
² قسم المحاسبة، أكاديمية الدراسات العليا، بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: emad.Younus@uob.edu.ly

Received: June 23, 2026	Accepted: July 26, 2026	Published: August 12, 2026
	Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).	

Abstract:

This study aimed to identify the role of electronic compliance in terms of customer risk assessment, behavioral detection technology, and workflow processes in reducing money laundering activities in Libyan commercial banks. The study reached a set of findings: There is a significant role for customer risk assessment systems, behavioral detection technology systems, and workflow and reporting systems in reducing money laundering operations in Libyan commercial banks. The study recommended enhancing the implementation of electronic compliance systems by developing the customer risk assessment system and updating customer data periodically to ensure accurate and effective classification according to potential risk levels, given its proven effectiveness in reducing money laundering activities. It also recommended investing in financial behavior detection technology and adopting artificial intelligence techniques to analyze unusual patterns and detect suspicious transactions early. Additionally, the study called for improving workflow and reporting systems within banks to ensure efficient information exchange and accurate reports submitted to the relevant authorities, as well as organizing periodic training programs for compliance and internal audit staff to enhance their capabilities in using anti-money laundering systems and related modern technologies.

Keywords: Electronic Compliance, Money Laundering, Commercial Banks, Technology.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الامتثال الإلكتروني من خلال تقييم مخاطر العميل، وتكنولوجيا كشف السلوك، والية سير العمل في الحد من عمليات غسل الأموال بالمصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه يوجد دور لنظام تقييم مخاطر العميل، ولنظام تكنولوجيا كشف السلوك، ولنظام سير العمل وإعداد التقارير في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية، وأوصت الدراسة بتعزيز تطبيق أنظمة الامتثال الإلكتروني وذلك بتطوير نظام تقييم مخاطر العميل وتحديث بيانات العملاء بشكل دوري لضمان تصنيفهم وفقاً لمستويات المخاطر المحتملة

بدقة وفعالية في المصارف التجارية الليبية لما أثبتته من فاعلية في الحد من عمليات غسل الأموال، وأوصت بالاستثمار في تكنولوجيا كشف السلوك المالي وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط غير المعتادة والكشف المبكر عن العمليات المشبوهة، وتحسين نظام سير العمل وإعداد التقارير داخل المصارف بما يضمن سرعة تبادل المعلومات ودقة التقارير المرفوعة للجهات المختصة، و بتنظيم برامج تدريبية دورية لموظفي الامتثال والمراجعة الداخلية لرفع كفاءتهم في استخدام أنظمة مكافحة غسل الأموال والتقنيات الحديثة المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية: الامتثال الالكتروني، غسل الأموال، المصارف التجارية، تكنولوجيا.

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تفاقم ظاهرة غسل الأموال واتساع نطاق انتشارها نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي رافقت العولمة، إذ فرضت الأخيرة نفوذها المادي والمعنوي على الإنسان وعلى القيم التي تحكم سلوكه، وأعادت صياغة العديد من تلك القيم بما جعلها قابلة للتداول دون حدود أو قيود (شاهين، 2009). تُعد جريمة غسل الأموال (Money Laundering) من أخطر الجرائم الاقتصادية في عصر الاقتصاد الرقمي، إذ تمثل تهديداً مباشراً لسلامة النظام المالي والمصرفي العالمي، كما تشكل تحدياً حقيقياً أمام قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الأنشطة غير المشروعة. وتُعرف هذه الجريمة بأنها عملية تهدف إلى منح المشروعات للأموال الناتجة عن أنشطة جرمية عبر تحويلها إلى أصول أو استثمارات تبدو قانونية ظاهرياً، مما يصعب تتبع مصدرها الحقيقي (القماطي وآخرون، 2018).

ولهذا، أصبحت مكافحة غسل الأموال من أولويات السياسات المالية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي. وفي هذا الإطار، تبرز أنظمة الامتثال (Compliance Systems) كأحد أهم الأدوات الحديثة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تعتمد على آليات رقابية متطورة تشمل تقييم مخاطر العملاء وتطبيق تقنيات كشف الأنماط والسلوكيات المشبوهة، وقياس مخاطر المعاملات، وإعداد التقارير الدورية للإفصاح والرقابة، ويضطلع مراقب الامتثال بدور محوري في التأكد من التزام المؤسسات المالية بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، وضمان اتساق سياساتها وإجراءاتها مع المعايير الدولية، وهو ما أكدته لجنة بازل في مبدأها رقم (15) حول "الرقابة المصرفية الفعالة"، الذي أبرز أهمية وظيفة الامتثال في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (سلطان، 2019). وفي السياق الليبي، خطت الدولة خطوة مهمة نحو تعزيز الرقابة ومكافحة الجرائم المالية من خلال إطلاق منظومة goAML في مايو 2025، وهي مبادرة من وحدة المعلومات المالية الليبية بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تهدف هذه المنظومة إلى تمكين المؤسسات المالية من الإبلاغ الإلكتروني الآمن عن المعاملات المشبوهة، بما يسهم في تحسين سرعة ودقة التقارير وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية المختصة (مصرف ليبيا المركزي، 2025).

من هذا المنطلق، تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل دور أنظمة الامتثال في مكافحة جريمة غسل الأموال داخل القطاع المصرفي الليبي، من خلال تسليط الضوء على مدى فعالية تطبيق متطلبات الامتثال، والعقبات التي تواجه المؤسسات المالية في هذا المجال.

ثانياً: دراسات سابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت أنظمة الامتثال ودورها في الحد من عمليات غسل الأموال في القطاع المصرفي، ففي دراسة محمد وعبد الكريم (2023) إلى بيان أهمية الدور مراقب الامتثال في الرقابة على أدوات الدفع الإلكتروني من أجل ضمان نجاح المصرف فيما يخص امتثاله للقوانين والأنظمة واللوائح التنظيمية للبنك المركزي العراقي والحد من مخاطر الدفع الإلكتروني، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى: وجد أثر لمراقب الامتثال في أدوات الدفع الإلكتروني بأبعادها، وهناك مشاكل بالتعامل مع التقارير اليومية ضمن سقف زمني محدد لإيجاد حل مناسب لها بالفترة نفسها وقيل تفاقم المشكلة الموجودة في المصارف، وأوصت الدراسة التركيز بشكل أكبر على وظيفة مراقب الامتثال في المصارف التجارية لما له دور إيجابي على أدوات الدفع الإلكتروني ذات المخاطر العالية. وفي دراسة اجراها صالح (2023) هدفت إلى التعرف على دور آليات الحوكمة التي من ضمنها وحدة الامتثال في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن لوحدة الامتثال دور في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية. تناولت دراسة الصواف (2024) موضوع استغلال وسائل الدفع الإلكتروني في جرائم غسل الأموال، وهدفت إلى الكشف عن

العلاقة بين تطور أدوات الدفع الإلكتروني وزيادة فرص ارتكاب جرائم غسل الأموال في البيئة المصرفية المصرية وخلصت الدراسة إلى أن الانتشار الواسع لوسائل الدفع الحديثة، مثل المحافظ الإلكترونية وبطاقات الائتمان أدى إلى زيادة مخاطر غسل الأموال في حال غياب أنظمة رقابة فعالة، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الإطار التشريعي والرقابي وتعزيز قدرات المصارف على رصد المعاملات المشبوهة باستخدام نظم الامتثال الإلكتروني، أما دراسة **حسن (2025)** هدفت إلى التعرف على دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم الجهود القانونية والرقابية للحد من غسل الأموال، وأشارت النتائج إلى أن الذكاء الاصطناعي يُمكن أن يُحدث نقلة نوعية في مكافحة غسل الأموال من خلال قدرته على تحليل كميات ضخمة من البيانات ورصد الأنماط السلوكية غير الطبيعية، غير أن الدراسة نبهت إلى ضرورة وضع أطر قانونية لحماية الخصوصية وضمان الشفافية والعدالة في استخدام هذه التقنيات.

هدفت دراسة **المدفع (2024)** إلى تحليل التطور في أساليب غسل الأموال نتيجة التقدم التكنولوجي في الأنظمة المصرفية، وأظهرت النتائج أن الأنشطة الإلكترونية أصبحت تمثل وسيلة فعالة لغسل الأموال، مما يستلزم تحديث التشريعات وتطوير أنظمة المراقبة الإلكترونية داخل المصارف لتعزيز آليات الامتثال والرقابة. كما دعت الدراسة إلى اعتماد أدوات تحليل بيانات متقدمة تُمكن الجهات الرقابية من اكتشاف العمليات المشبوهة بشكل استباقي. كما هدفت دراسة **أبو روي (2023)** إلى التعرف على دور المصارف التجارية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال دراسة ميدانية على المصارف التجارية في ليبيا، أظهرت النتائج أن المصارف التجارية في ليبيا تبذل جهودًا كبيرة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلا أن هناك تحديات تواجهها، مثل نقص الموارد البشرية المدربة وتحديث الأنظمة الإلكترونية. أما دراسة **فرج وميتيق (2024)** هدفت إلى تحديد مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق مبادئ إدارة مخاطر العمليات البنكية الإلكترونية التي تقترحها لجنة بازل، خصوصًا في ظل التحول نحو المعاملات والخدمات المصرفية الرقمية، وكانت نتائج الدراسة أن الالتزام بتطبيق ممارسات إدارة المخاطر الإلكترونية يتراوح على درجة متوسطة، مما يدل على وجود جهد واضح لكن عدم كفاية في التغطية الشاملة لجميع الإجراءات المطلوبة لتقييم المخاطر الإلكترونية والسيطرة عليها. وهدفت دراسة **صقر (2024)** إلى توضيح دور العملات الافتراضية المشفرة في جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نظرًا لانتشار استخدام هذه التقنيات في المعاملات المالية الحديثة، وتوصلت النتائج إلى أن الطبيعة المجهولة والتشفير العالي في التعاملات الرقمية تُسهل في تسهيل عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يستدعي ضرورة وجود رقابة تنظيمية وتشريعية فعالة للحد من هذه الممارسات غير المشروعة. وتناولت دراسة **اللوزي والحلامه (2023)** إسهام تقنية البلوك تشين في الحد من جريمة غسل الأموال، إذ هدفت إلى استكشاف كيفية استخدام هذه التقنية كوسيلة لتعزيز الشفافية في العمليات المالية، وأظهرت النتائج أن تقنية البلوك تشين تُمكن من تتبع المعاملات وتسجيلها بطريقة آمنة وغير قابلة للتلاعب، مما يقلل من احتمالية استخدامها في غسل الأموال، غير أن التطبيق الفعلي يتطلب بنية تشريعية وتنظيمية قوية تدعم هذا التحول التقني، أجرى كل من **انبيص والأزرق (2025)** دراسة، هدفت إلى تقييم مدى استعداد المصارف التجارية الليبية لتبني استراتيجية استمرارية الأعمال وفقًا للمواصفة الدولية ISO 22301:2019. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال قائمة فحص تعتمد على المتطلبات المعتمدة على بنود المواصفة الدولية. أظهرت الدراسة أن هناك فجوة بين التطبيق العملي لمصرف ليبيا المركزي ومتطلبات المواصفة الدولية، حيث بلغت نسبة الالتزام في المتوسط 75%. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب الموظفين وتطوير السياسات لضمان استمرارية الأعمال، بالإضافة إلى تشكيل فرق عمل متخصصة لإدارة الأزمات وتعزيز البحث العلمي في هذا المجال لضمان استعداد المؤسسات المالية لمواجهة التحديات المستقبلية. أجرى كلا من **Hamilcar and Kommuru (2025)** دراسة تجريبية، ركزت على تطوير نموذج يعتمد على الرسوم البيانية والذكاء الاصطناعي التوليدي لمراقبة المعاملات المالية في الزمن الحقيقي مع توليد تقارير تفسيرية فورية للامتثال. استخدم الباحثان منهجًا تجريبيًا قائمًا على بيانات محاكاة من بيئة معاملات مصرفية رقمية. وقد أظهرت النتائج أن النموذج حقق دقة مرتفعة بلغت 97.8% في الكشف عن الأنشطة المشبوهة، مع قدرة عالية على تقديم تفسيرات تنظيمية مفهومة، مما يعزز الثقة في الأنظمة الذكية غير أن الدراسة

أكدت ضرورة توافر بنية تقنية قوية وضوابط واضحة لضمان مصداقية وشفافية مخرجات الذكاء الاصطناعي.

كما أجرى **Oztas وآخرون (2024)** دراسة استهدفت فهم التحديات العملية التي تواجه المصارف في تطبيق أنظمة مراقبة المعاملات الإلكترونية لمكافحة غسل الأموال. اعتمدت الدراسة المنهج النوعي من خلال مقابلات شبه منظمة مع خبراء من القطاع المصرفي وشركات التكنولوجيا في دول أوروبية متعددة. بينت النتائج أن أنظمة المراقبة الحالية تُنتج حجماً كبيراً من التنبيهات الكاذبة مما يثقل عبء المراجعة البشرية، وأن تطوير خوارزميات أكثر دقة وتكاملها مع قواعد بيانات مركزية يقلل من الأخطاء ويحسن كفاءة الامتثال، وأكدت على أهمية الموارد البشرية المؤهلة والبيانات الموثوقة لنجاح أنظمة المراقبة الرقمية وأجرى **(2025) وآخرون Hanif** دراسة هدفت إلى فحص فاعلية إطار إدارة مخاطر للبنوك التجارية ركزت الدراسة على تصنيف مخاطر العملاء، وتبني التكنولوجيا (كالتحليل البيانات، المراقبة الآلية) (Customer Risk Profiling)، استخدمت الدراسة المنهج كمي/تحليلي مقارنة بين المصارف التجارية في باكستان. وخلصت الدراسة إلى أن شفافية مصدر الأموال ومراقبة PEPs عوامل حاسمة في تصنيف مخاطر العملاء، كما أن استخدام التكنولوجيا يعزز كفاءة الامتثال خصوصاً المراقبة التلقائية والتحليلات البيانية، لكن هناك فجوات في التعامل مع الفئات عالية المخاطر وضرورة شرح نتائج أدوات الذكاء الاصطناعي لتقبلها تنظيمياً. أجرى **(2025) Ringgaard** دراسة حالة، هدفت إلى استكشاف دور أنظمة الرقابة الإدارية في إدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال في المصارف. استخدم الباحث منهجية دراسات الحالة من خلال مقابلات مع موظفي إدارة المخاطر في بنك كبير في الدول الإسكندنافية. أظهرت النتائج أن إنشاء أنظمة رقابية محددة لمكافحة غسل الأموال كأنظمة حدودية (boundary systems) ساعد في تحديد القواعد والإجراءات الواجب اتباعها، مما عزز فعالية الامتثال وتقليل المخاطر التشغيلية. وأوصت الدراسة بضرورة دمج أنظمة سير العمل الخاصة بمكافحة غسل الأموال ضمن النظام الإداري العام للبنك لضمان التوافق والفعالية.

أولاً: مشكلة دراسة :

أن لعمليات غسل الأموال آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة سواءً على المستوى الوطني أو الدولي، ويكون تأثيرها أكبر على البلدان النامية كونها عرضةً للأنشطة الإجرامية، ويساعد في ذلك ضعف الأنظمة المالية والتشريعات القانونية وضعف فاعلية الرقابة، ولعل تلك الآثار أصبحت تمثل تحدياً كبيراً وهاجساً لحكومات الدول وتهديداً خطيراً على المؤسسات الاقتصادية (وراق وعمر، 2016: 2)، وإن ضعف وسائل الرقابة في المصارف تكاد تكون ظاهرة عالمية عامة تعم الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء بما فيها ليبيا، غير أن المشكلة التي تعاني منها الدول النامية في هذا المجال أكثر عمقاً وخطورة؛ نظراً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية الجسيمة (الجنيدى، 2014: 11) وباعتبار أن ليبيا إحدى الدول النامية التي تسعى للنهوض بمستوى مؤسساتها؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن تبدي اهتماماً بوسائل رقابية، والتي أصبحت محور اهتمام المنظمات، المعاصرة، حيث بينت دراسة (غفیر، بشیر، 2018) أن هناك ضعف في إجراءات اللجنة في الموافقة على الخدمات الإضافية للمراجع الخارجي مما سبب في ضعف إجراءات مكافحة غسل الأموال، وعدم قيام اللجنة بإحالة أي من الحالات المشتبه بها إلى وحدة المعلومات الرئيسية بمصرف ليبيا المركزي، وبالإطلاع على تقارير ديوان المحاسبة للسنوات التالية لعام 2016م إلى عام 2020م وكذلك تقارير المنظمة الدولية للشفافية (2020:2016) وتقرير البنك الدولي لعام 2020م وجد أن وضع الدولة يزداد سوءاً بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، بالإضافة للانقسام الإداري الذي أدى إلى إيقاف المقاصة بين المنطقتين الشرقية والغربية، وذات التقرير يوضح أن الديوان طلب البيانات والمستندات اللازمة من المصرف المركزي المتعلقة بعمليات غسل الأموال، إلا أن المصرف رفض تزويد لجنة الديوان بها، وبذلك يعتبر المصرف مخالفاً للقانون 19 لعام 2003م، وكنتيجه لغياب القانون نشهد انتشاراً واسعاً لعمليات غسل الأموال، فالقطاع المصرفي يعاني العديد من المشاكل وبأزمات خانقة ألقت بثقلها على المواطن والدولة بشكل استعصت معه الحياة وتسببت في ضنك العيش وصعوبة تسيير مؤسسات الدولة، وأنه من أهم مشاكل القطاع المصرفي المرتبطة بحياة المواطن ضعف في وسائل الرقابة وتفتشي ظاهرة غسل الأموال. لذا كان لابد من وجود وسيلة للحد من مظاهر الفساد وعمليات غسل

الأموال، وأن أهم تلك الوسائل هي وحدة الامتثال المصرفي. وفي هذا الاتجاه نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على التساؤل:

ما دور الامتثال الإلكتروني في الحد من عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية الليبية؟ ثانياً: أهداف الدراسة

1- التعرف على نظام تقييم مخاطر العميل للحد من عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية الليبية.
2- التعرف على نظام تكنولوجيا كشف السلوك للحد من عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية الليبية.
3- التعرف على نظام آلية سير العمل والتقارير للحد من عمليات غسيل الأموال بالمصارف التجارية الليبية.
ثالثاً: أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في اظهار مدى خطورة جريمة غسيل الأموال التي تكون سبباً في انهيار الاقتصاديات الوطنية والآثار السلبية الاجتماعية لهذه الجريمة، ومدى احتياج المصارف التجارية الليبية إلى توعية علمية حول مكافحة غسيل الأموال والربط بين الامتثال الإلكتروني والحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية .

رابعاً: فرضيات الدراسة: انطلاقاً من نتائج الدراسات السابقة، وبالاستناد إلى الأدلة النظرية والتطبيقية التي أبرزت أهمية الأنظمة التقنية والرقابية في كشف ومنع الأنشطة غير المشروعة، صيغت فرضيات هذه الدراسة على النحو الآتي :

- الفرضية الرئيسية : لا يوجد دور للامتثال الإلكتروني في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية.
- الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد دور لنظام تقييم مخاطر العميل في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية.
2. لا يوجد دور لنظام تكنولوجيا كشف السلوك في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية.
3. لا يوجد دور لنظام آلية سير العمل والتقارير في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية.

خامساً: منهجية الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل واقع الامتثال الإلكتروني في المصارف وبيان دوره في الحد من عمليات غسيل الأموال من خلال تحليل البيانات والمراجع والمعايير الصادرة عن الهيئات الرقابية كلجنة بازل ووحدة مكافحة غسل الأموال. أما المنهج الاستقرائي الاستنباطي فاستُخدم في تتبع الدراسات والتشريعات والمعايير الدولية ذات الصلة لاستقراء المبادئ العامة واستنباط النتائج والتوصيات التي تسهم في تعزيز نظم الامتثال الإلكتروني وتقليل مخاطر غسيل الأموال.

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في إدارات المصارف التجارية العاملة بالمنطقة الشرقية، وتتكون العينة من الموظفين والمدراء بقسم الامتثال التابع لهذه المصارف.

سابعاً: متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: دور أنظمة الامتثال الإلكتروني المتمثلة في: (تقييم مخاطر العميل- تكنولوجيا كشف السلوك- آلية سير العمل واعداد التقارير).
- المتغير التابع: الحد من عمليات غسيل الأموال.

ثامناً: حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: التعرف على أنظمة الامتثال الإلكتروني ودورها في الحد من عمليات غسيل الأموال.
- الحدود المكانية : إدارات المصارف التجارية العاملة بالمنطقة الشرقية.
- الحدود الزمنية : تمت هذه الدراسة خلال عام 2025م

تاسعاً: الاطار النظري للدراسة:

- **مفهوم ظاهرة غسيل الأموال:** هناك مجموعة من التعريفات لظاهرة غسيل الأموال ناتج من تشعب تلك الظاهرة، وتعدد وسائلها، إلا أن هناك قاسماً مشتركاً يجمع سائر التعاريف، مفاده محاولة إخفاء الشرعية على المال المتحصل عليه من مصادر غير مشروعة بهدف إخفاء صفة الشرعية على هذه الأموال وبالتالي يمكن تعريف غسيل الأموال بشكل عام على أنه: هي عملية إخفاء وتمويه مصدر الأموال غير القانونية بمختلف الأساليب وإخفاء الشرعية عليها؛ تهرباً من المسؤولية القانونية.
- **أسباب انتشار ظاهرة غسيل الأموال:** تعددت أسباب ظاهرة غسيل الأموال نتيجة لتطور الأساليب التكنولوجية والتقنيات الحديثة المستعملة في المصارف، ومن أهم تلك الأسباب ما يلي (حسان، 2016؛ زيان، 2019):

- 1- **العولمة:** استطاعت العولمة أن تحول العالم إلى قرية صغيرة من خلال إزالة الحواجز الجمركية وحرية التبادل التجاري بين الدول، وحرية الاتصال وحرية المعلومات، ومن مخاطر العولمة المالية هي ظاهرة غسيل الأموال التي تفتت؛ نتيجة حرية تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية دون امكانية رقابتها.
- 2- **الفساد الإداري:** عن طريق قيام بعض المسؤولين باستغلال سلطاتهم للحصول على رشاًوى وعمولات مقابل تمرير صفقات وإعطاء تراخيص حكومية لاستغلال نشاط معين أو الحصول على خدمات عامة.
- 3- **التطور العلمي والتكنولوجي:** ساهم التطور العلمي في بروز عمليات غسيل الأموال، حيث استغل غاسلي الأموال هذا التطور للدخول إلى الحسابات السرية والودائع المصرفية عبر كلمات السر بفضل قدراتهم وكفاءتهم، كما يستخدمون الانترنت في نقل الأرصدة من رصيد إلى رصيد آخر بسرعة وبسرية تامة، إضافة إلى ذلك فقد تتم بعض عمليات السرقة عن طريق أجهزة الصرف الآلى وبطاقات الائتمان.
- 4- **البيروقراطية:** كلما زادت تعقيدات القوانين الإدارية، كلما زادت الدوافع للأفراد لمخالفتها ودفع مقابل تذليلها.

- 5- **السرية المصرفية:** تعتبر السرية المصرفية طريقة من طرق عمليات غسيل الأموال؛ لأن العميل يستغل المصرف الذي يتمسك بالكتمان المصرفي ليكون غطاء لارتكاب الجريمة، فالدولة التي تتبنى هذا النظام لا تسمح بالخروج عن هذا المبدأ، ولا تسمح للمصرف أن يفشي أسرار مصرفية، إلا بموافقة خطية وصريحة من الزبون، ومن ثمة فإن هذا الإجراء من شأنه أن يوسع من نطاق تزايد عمليات غسيل الأموال.
- **مراحل عمليات غسيل الأموال:** تمر عمليات غسيل الأموال بثلاث مراحل أساسية وهي كالتالي: الإيداع أو التوظيف، ومرحلة الترقيد أو التغطية أو التمويه، وفي الأخر مرحلة الدمج أو التكامل، ويمكن أن تتم هذه المراحل في وقت منفصل أو في وقت واحد كما جاء في الدراسات العلمية (مهاق، 2013؛ بوعلام، 2017).

- 1- **مرحلة التوظيف أو الإيداع:** يتم تحويل المال الغير المشروع إلى ودائع مصرفية وأرباح وهمية، ومن ثم يتم توظيفه في حسابات تخص بنكاً واحداً أو أكثر في البلد نفسه أو في الخارج.
- 2- **مرحلة الترقيد أو التغطية أو التمويه:** تهدف هذه المرحلة إلى إخفاء الأموال المراد غسلها بإعادتها إلى حسابات مصرفية مفتوحة باسم شركات مشروعة، هذه الشركات يقوم بتأسيسها غاسلي الأموال من أجل إخفاء الملكية الفعلية والحقيقية للحسابات.
- 3- **مرحلة الدمج:** تعد المرحلة الأخيرة من مراحل غسيل الأموال التي تتم فيها شرعنه الأموال وإظهارها كأنها مشروعة؛ وذلك لتقديم مبرر غير قابل للجدل عن أصل الأموال الغير الشرعية، لتبدو في نهاية المطاف وكأنها عوائد طبيعية لصفقة تجارية.
- خصائص عمليات غسيل الأموال:** تتميز عمليات غسيل الأموال بالعديد من الخصائص كما جاءت في دراسة (المخول، 2018):

1. جريمة تابعة: أي أنها تفترض ابتداء وجود جريمة سابقة لها هي المصدر غير المشروع للأموال القدرة، علماً بأن مرتكب جريمة الغسيل قد لا يكون هو نفسه مرتكب الجريمة الأصلية.

2. جريمة محلية او دولية: قد ترتكب جريمة غسيل الأموال داخل الدولة نفسها، وتعد هذه الحالة جريمة محلية وقد تتجاوز حدود الدولة؛ لتتوافر عناصرها في أقاليم عدة دول من خلال انتقال الأموال المراد غسلها عبر الحدود الدولية.

3. جريمة مرتبطة بالقانون المالي: الأمر الذي استدعى فرض العديد من الاجراءات والتدابير الاحترازية على جميع المؤسسات المالية في الدولة لاسيما المصارف؛ لمكافحة هذه الجريمة .

- **مفهوم الامتثال الإلكتروني:** "عبارة عن عدة أنظمة الكترونية من عدة جهات ذات صلة مرتبطة فيما بينها وظيفيا وعمليا وتقنيا تقوم بتزويد المؤسسات المالية بقوائم الأسماء والمعلومات عن الأشخاص والمؤسسات المرتبطين بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال وتقوم هذه الأنظمة بمراقبة العمليات المصرفية في المؤسسات المالية للكشف عن غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الاحتيال". (عيسى، 2013، ص 52). وعرفت **جمعية البنوك في فلسطين (2020، ص1)** الامتثال على "أنه الالتزام بنص وروح القانون والأنظمة والتعليمات، وهو أعلى درجة من الالتزام العادي وهو احترام تطبيق القانون والتعليمات والمتطلبات الرقابية، والالتزام بالعمل المصرفي السليم وقواعد أخلاقيات العمل". وعرف الامتثال في منشور رقم 2 لسنة 2021 بشأن دليل حوكمة عمل وحدات الامتثال بالمؤسسات المالية "هي وظيفة مستقلة تتبع وفقاً للهيكل التنظيمي لمجلس إدارة المؤسسة المالية، وهدفها التأكد من امتثال المؤسسة المالية وسياساتها الداخلية والخارجية للقوانين والأنظمة والضوابط والمعايير والممارسات المؤسسية المالية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية".

- **أهمية الامتثال المصرفي:** تكمن أهمية الامتثال للقوانين والقواعد والمعايير في تعزيز قوة المصرف وقدرته التنافسية والمحافظة على سمعته والوفاء بتوقعات زبائنه، ويلعب الامتثال دوراً حاسماً في تعزيز ثقة الجمهور وتحقيق كفاءة الأداء، ويعد عنصر ايجابياً في توسيع نطاق العمل، كما يعد الامتثال وسيلة فعالة لإدارة المخاطر. يساعد الامتثال على جذب الاستثمار طويل الأجل وتشجيعه عبر الثقة بالأسواق المالية، كما يعمل الامتثال على اكتشاف الأخطاء والجرائم المالية والتقليل من الضرر الناجم من هذه الأخطاء ومنع تكرارها، وتحسين العمليات التجارية وتطوير الأنشطة التشغيلية (يوسف، 2013).

- **أهداف الامتثال المصرفي:** على وظيفة الامتثال التداخل مع كافة العمليات المصرفية المقدمة من خلال المصرف لتحرص على وجود برنامج للامتثال يحتوي على التعليمات الأساسية لاستراتيجية إدارة مخاطر المصرف والتأكد من الالتزام بها من قبل المصرف كون وظيفة الامتثال في المصارف تهدف الى ما يأتي (محمد وعبد الكريم، 2023) :

- أ- إيجاد الثقة في النظم المالية والمحافظة عليها عمليات غسيل الأموال .
- ب- التأكيد على أهمية وجود الآليات والأطر التي تكفل مواجهة جرائم الأموال وخاصة ان وظيفة مراقبة الامتثال أداة لدرء المخاطر وبوجه خاص مخاطر السمعة وبالتالي أصبحت من متطلبات المحافظة على سلامة النظام المالي المصرفي، وتحسين كفاءته .
- ث- نشر الوعي وتنقيف الموظفين فيما يتعلق بالامتثال للقوانين والأنظمة، والمعايير المطبقة .
- ج- وضع أطار عام لبيان العالقة ما بين مراقبة الامتثال والادارة العليا ومجلس ادارة البنك، ودور ومسؤولياتها وبيان أثر كل منهما .

ح- بيان أدوات الرقابة المستخدمة من قبل مراقبة الامتثال للحد من مخاطر عدم الامتثال داخل البنك وتقييم مدى الالتزام والتعليمات، والقوانين، والتشريعات، الصادرة عن الجهات الرقابية

- **الإجراءات المتخذة لمكافحة غسيل الأموال في ليبيا:** تعد ليبيا من الدول العربية التي اتخذت إجراءات لمكافحة غسيل الأموال وهذه الإجراءات لا تتضمن تشريعات بسن قانون خاص بمكافحة غسيل الأموال، إلا أن الإطار التشريعي القائم والمتمثل في القوانين الصارمة التي وضعتها الدولة لمواجهة أبرز صور الجريمة المنظمة لتتهريب المخدرات والاتجار بها وتصنيعها وترويجها واستعمالها فضلاً عن الإجراءات الصارمة المتعلقة بتنظيم دخول الأجانب وإقامتهم، تتماشى مع العديد من المتطلبات والمعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة .حيث أولى مصرف ليبيا المركزي

قضايا مكافحة غسيل الأموال الاهتمام اللازم وذلك من خلال وضع الإجراءات المناسبة لتفادي استغلال القطاع المصرفي من أي عملية من عمليات غسيل الأموال وكانت أولى هذه الإجراءات إصدار المصرف المركزي التعميم رقم (1) لسنة (2002) بشأن إجراءات مكافحة غسيل الأموال لكافة المصارف التجارية والأهلية والمصرف الليبي الخارجي وشركة الصرافة والمؤسسات المالية الأخرى (أنيفة وأبوروي، 2025). وفي منشور رقم 2 لسنة 2021 بشأن دليل حوكمة عمل وحدات الامتثال بالمؤسسات المالية

تُعد وحدة الامتثال في المؤسسات المالية من أهم الوحدات الرقابية التي تضمن التزام المؤسسة بالتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والجهات الدولية، وبالمعايير المالية المعتمدة مثل ملاءة رأس المال والسيولة القانونية والاحتياطيات الإلزامية ومعايير الرقابة المصرفية الدولية. وتتولى الوحدة متابعة مدى التزام الإدارات والفروع بهذه المتطلبات، وتقييم مخاطر عدم الامتثال ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري، وفق مبدأ المقاربة على أساس المخاطر، بما يشمل تصنيف العملاء حسب درجات الخطورة ومراجعة هذا التصنيف بانتظام. كما تضطلع الوحدة بفحص العمليات المشبوهة أو غير العادية وإبلاغ وحدة المعلومات المالية عند وجود شبهات بجرائم غسل أموال أو تمويل إرهاب، إلى جانب حفظ السجلات والمستندات ذات الصلة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وتلتزم وحدة الامتثال بإعداد تقارير ربع سنوية وسنوية تُرفع إلى لجنة المراجعة ومصرف ليبيا المركزي تتضمن نتائج المراجعة الدورية للسياسات ونظم الامتثال، وجهود مكافحة غسل الأموال، وتقييم الموارد البشرية ونظم المعلومات، والخطط المستقبلية للتدريب والتطوير. وتتمتع الوحدة بالاستقلالية الكاملة في أداء مهامها، وتتبع مباشرة لجنة المراجعة لضمان الحياد والشفافية، ولها صلاحيات واسعة في الوصول إلى المعلومات واتخاذ القرارات دون تدخل من الإدارة التنفيذية. كما تشارك في إدارة الأنظمة التقنية وقوائم الحظر ومتابعة سياسات أمن المعلومات والعناية الواجبة للأعمال، ويقع على مدير الوحدة ونائبه واجب الحفاظ على سرية المعلومات، وتقديم المشورة القانونية والتنظيمية، ومتابعة التغييرات التشريعية لضمان التطبيق الأمثل للقوانين والضوابط داخل المؤسسة المالية

عاشراً: منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي الاستنباطي، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل واقع الامتثال الإلكتروني في المصارف وبيان دوره في الحد من عمليات غسيل الأموال من خلال تحليل البيانات والمراجع والمعايير الصادرة عن الهيئات الرقابية كـ لجنة بازل ووحدة مكافحة غسل الأموال. أما المنهج الاستقرائي الاستنباطي فاستُخدم في تتبع الدراسات والتشريعات والمعايير الدولية ذات الصلة لاستقراء المبادئ العامة واستنباط النتائج والتوصيات التي تسهم في تعزيز نظم الامتثال الإلكتروني وتقليل مخاطر غسيل الأموال.

الحادي عشر: مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من إدارات المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية، وتكونت عينة الدراسة من عدداً من الموظفين العاملين بقسم الامتثال وقسم المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وقسم تقنية المعلومات في المصارف التجارية الليبية.

الثاني عشر: صدق وثبات أداة الدراسة: يعرف الثبات على أنه قدرة الأداة على قياس ما صممت لقياسه في فترات زمنية متفاوتة، وللتحقق من درجة ثبات مقياس الدراسة، فقد تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach alpha

جدول (1) قيمة معامل ألفا كرونباخ للمتغيرات الأربعة

متغيرات الدراسة	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق	درجة القبول	عدد العبارات
لقياس متغير نظام تقييم مخاطر العميل في الحد من عمليات غسيل الأموال	0.787	0.787	جيد	7
لقياس متغير نظام تكنولوجيا كشف السلوك في الحد من عمليات غسيل الأموال	0.845	0.903	جيد	7
لقياس متغير نظام سير العمل وإعداد التقارير في الحد من عمليات غسيل الأموال	0.857	0.822	جيد	6
لقياس المتغير التابع (الحد من عمليات غسيل الأموال)	0.870	0.912	جيد	12
الاستنباط كاملاً	0.941	0.866	ممتاز	32

يُظهر الجدول أعلاه نتائج تحليل الثبات والصدق لأداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان الذي استخدم لقياس أثر الامتثال الإلكتروني في الحد من عمليات غسيل الأموال. ويتضح من القيم أن جميع معاملات ألفا كرونباخ تجاوزت الحد الأدنى المقبول علمياً (0.70)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور وقدرتها على قياس المتغيرات بدقة. كما تراوحت معاملات الصدق بين (0.787 – 0.912)، وهي قيم تعكس صدقاً مقبولاً إلى مرتفعاً يدل على ملائمة الفقرات لقياس الظواهر المستهدفة. وتُظهر نتيجة الاستبيان ككل أن معامل الثبات بلغ 0.941 وهي قيمة مرتفعة جداً، تدل على أن أداة القياس تتمتع بدرجة ممتازة من الثبات والموثوقية. كما أن معامل الصدق الكلي البالغ 0.866 يؤكد أن الاستبيان يتميز بدرجة عالية من الصدق والاتساق المنطقي بين فقراته، مما يعزز الثقة في النتائج التي سيتم التوصل إليها من خلاله.

التحليل الوصفي للبيانات

الثالث عشر: تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين: حرصت الدراسة على جمع بيانات شخصية حول المشاركين بهدف التعرف على خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والوظيفية، لما لها من أهمية في تفسير النتائج وتحليلها، وقد شملت هذه الخصائص مجموعة من المتغيرات مثل (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي).

جدول (2) يوضح الخصائص العامة لعينة الدراسة

المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	7	12%
	بكالوريوس	41	69%
	ماجستير	9	15%
	دكتوراه	0	0%
	أخرى	2	3%
	المجموع	59	100%
الخبرة في مجال العمل	أقل من 5 سنوات	12	20%
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	19	32%
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	6	10%
	من 15 سنة فما فوق	22	37%
	المجموع	59	100%
التخصص	محاسبة	26	44%
	إدارة أعمال	19	32%
	تمويل ومصارف	9	15%
	اقتصاد	5	8%
	المجموع	59	100%

يُوضح الجدول (2) الخصائص العامة لعينة الدراسة التي بلغ عددها (59) مفردة، موزعة وفقاً لعدد من المتغيرات الديموغرافية ذات الصلة، وهي: المؤهل العلمي، والخبرة في مجال العمل، والتخصص الأكاديمي. يتبين من نتائج الجدول أن أغلبية أفراد العينة من حملة درجة البكالوريوس بنسبة 69%، تليها فئة الحاصلين على درجة الماجستير بنسبة 15%، في حين بلغت نسبة حملة الدبلوم المتوسط 12%، ولم تُسجل أي حالة بدرجة الدكتوراه (0%)، أما الفئة الأخرى فقد بلغت 3%. وتشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتمتعون بتأهيل علمي مناسب يتلاءم مع طبيعة العمل المصرفي وموضوع الدراسة. أما من حيث الخبرة في مجال العمل، فقد أظهرت النتائج أن أكبر نسبة من أفراد العينة لديهم خبرة تزيد على 15 سنة (37%)، تليها فئة الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات (32%)، بينما بلغت نسبة ذوي

الخبرة الأقل من 5 سنوات 20%، ونسبة ذوي الخبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة 10%. ويعكس ذلك أن غالبية العينة تمتلك خبرات عملية طويلة تسهم في تكوين آراء دقيقة حول موضوع الامتثال الإلكتروني ومكافحة غسل الأموال.

وفيما يتعلق بالتخصص الأكاديمي، فقد تبين أن أكثر من ثلث العينة (44%) من تخصص المحاسبة، تليها تخصصات إدارة الأعمال (32%)، ثم التمويل والمصارف (15%)، وأخيراً الاقتصاد (8%). وتشير هذه النسب إلى أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى تخصصات مالية ومحاسبية وإدارية، وهو ما يدعم ملاءمتهم للمشاركة في دراسة تتناول قضايا الامتثال وغسيل الأموال بالمصارف التجارية الليبية.

- **تحليل البيانات الخاصة بمحاور الدراسة:** في هذه الدراسة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة، إذ تم إعطاء الأوزان التالية لمقاييس الدراسة كما يلي:

جدول (3) المقياس المستخدم في الدراسة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المحور الأول: دور نظام تقييم مخاطر العميل للحد من عمليات غسيل الأموال

جدول (4) الاحصائيات الوصفية لفقرات واجمالي المحور الأول

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة	الترتيب
1	يقوم القسم المختص باستخدام طلب فتح حساب مفصل من العميل عند فتح الحساب الجديد	4.271186	0.551815	85.42%	موافق جداً	الثاني
2	تقسم أنشطة المعاملات عند فتح الحسابات بالدقة	4	0.643268	80.00%	موافق	السادس
3	يتم دراسة التقارير التي تصل إلى الفروع بشأن العملاء للتأكد منها	4.016949	0.572096	80.34%	موافق	الرابع
4	يتم حفظ جميع البيانات في الملف الشخصي للعميل للعودة لها وقت الحاجة	4.389831	0.587718	87.80%	موافق جداً	الأول
5	يتم جمع واستخدام معلومات مفصلة وأنشطة المعاملات الخاصة بالعملاء والتدقيق عليها	4	0.557086	80.00%	موافق	الخامس
6	يتم تحديث معلومات الملف الشخصي للعميل كلما دعت الحاجة لذلك	4.152542	0.61064	83.05%	موافق	الثالث
7	يتأكد البنك قبل طرح أي خدمة جديدة من مخاطر التشغيل للخدمة	3.949153	0.729282	78.98%	موافق	السابع
	المتوسط العام	4.11138				

أظهرت نتائج الجدول (4) أن الإجراءات المتبعة من قبل المصرف تلقي قبولاً كبيراً من المشاركين. فقد أكد المشاركون أن حفظ جميع البيانات في الملف الشخصي للعميل للرجوع إليها عند الحاجة يعد الإجراء الأكثر أهمية وفعالية، حيث حصل على أعلى متوسط حسابي (4.39) وأعلى أهمية نسبية (87.80%)، مما يشير إلى موافقة قوية جداً على هذه الممارسة. وكما أشاد المشاركون باستخدام طلب فتح حساب مفصل عند فتح الحساب الجديد، ودراسة التقارير الواردة إلى الفروع للتأكد من صحة المعلومات، وتحديث معلومات الملف الشخصي للعميل كلما دعت الحاجة، وجمع واستخدام معلومات مفصلة عن أنشطة العملاء، باعتبارها من الإجراءات الهامة في الحد من المخاطر. بينما جاء التأكد من مخاطر التشغيل عند طرح أي خدمة جديدة في المرتبة الأدنى نسبياً، إلا أنه لا يزال يحظى بموافقة المشاركين بدرجة جيدة.

وبشكل عام، أظهر المتوسط العام للإجابات (4.11) أن المشاركين يوافقون بشكل عام على أهمية جميع الإجراءات المدرجة في تقييم مخاطر العملاء، مع اتفاق نسبي كبير بينهم كما يتضح من قيم الانحراف

المعياري المنخفضة، مما يعكس فعالية نظام تقييم مخاطر العملاء في الحد من عمليات غسيل الأموال داخل المصارف.

المحور الثاني: دور نظام تكنولوجيا كشف السلوك على غسيل الأموال:

جدول (5) الاحصائيات الوصفية لفقرات واجمالي المحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة	الترتيب
1	يتم استخدام أنظمة معلومات حديثة لضمان تسجيل المعلومات بدقة	4.118644	0.418731	82.37%	موافق	الأول
2	توجد آلية تشفير يمكن من خلالها كشف انماط السلوك المشبوهة في البيانات	3.762712	0.70317	75.25%	موافق	السابع
3	يتم التدقيق على البيانات الخاصة بالعميل بعد إدخالها لأنظمة المعلومات المختصة من قبل العاملين	4.033898	0.718382	80.68%	موافق	الرابع
4	يتم تحديث قواعد بيانات البرمجيات دورياً لمواكبة السلوك المشبوهة للحسابات	3.830508	0.769069	76.61%	موافق	السادس
5	يتم متابعة المعلومات والبيانات بمجرد دخولها لنظام المعلومات الإلكتروني	3.932203	0.583225	78.64%	موافق	الخامس
6	يتم كشف سلوك الأفراد ومتابعتهم لحساباتهم وبيان وجود شبكات على استخداماتهم	4.084746	0.534601	81.69%	موافق	الثاني
7	يتم إخطار الجهات المختصة بالبيانات المشبوهة الخاصة بالعملاء	4.067797	0.639623	81.36%	موافق	الثالث
	المتوسط العام	3.975787				

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن المشاركين يقدرون أهمية استخدام الأنظمة المعلوماتية الحديثة ودورها في متابعة سلوك العملاء، فقد جاء في المرتبة الأولى استخدام أنظمة معلومات حديثة تضمن تسجيل المعلومات بدقة، حيث حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.12) وأعلى أهمية نسبية (82.37%)، مما يعكس موافقة قوية على فعاليتها. كما أكد المشاركون على أهمية كشف سلوك الأفراد ومتابعتهم لحساباتهم لتحديد أي شبكات في استخداماتهم، وهو الإجراء الذي احتل المرتبة الثانية بمعدل متوسط 4.08 وأهمية نسبية 81.69%. وجاء إخطار الجهات المختصة بالبيانات المشبوهة الخاصة بالعملاء في المرتبة الثالثة، مع متوسط 4.07 وأهمية نسبية 81.36%، مما يوضح أهمية التواصل الفوري مع الجهات الرقابية. في حين أشار المشاركون إلى أن التدقيق على البيانات الخاصة بالعميل بعد إدخالها في أنظمة المعلومات المختصة يحظى بأهمية جيدة، كما أن متابعة المعلومات بمجرد دخولها للنظام والتحديث الدوري لقواعد بيانات البرمجيات لمواكبة السلوك المشبوه تعتبر إجراءات مهمة لكنها جاءت في مراتب أقل نسبياً، مع متوسطات تراوحت بين 3.76 و 3.93 وأهمية نسبية من 75% إلى 80%.

وبشكل عام، أظهر المتوسط العام للإجابات (3.98) أن المشاركين يوافقون بشكل عام على فعالية جميع الإجراءات المتعلقة بنظام تكنولوجيا كشف السلوك في الحد من غسيل الأموال، مع وجود اتفاق نسبي جيد بينهم كما يتضح من قيم الانحراف المعياري المنخفضة إلى المعتدلة، مما يؤكد أن هذه الأنظمة تلعب دوراً فعالاً في مراقبة الأنشطة المشبوهة والعمل على الحد من المخاطر المرتبطة بغسيل الأموال.

المحور الثالث: سير العمل وإعداد التقارير

جدول (6) الاحصائيات الوصفية لفقرات واجمالي المحور الثالث

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة	الترتيب
1	يتم باستمرار تفقد سير العمل في متابعة الحسابات المشبوهة	4.118644	0.559703	82.37%	موافق	الثاني
2	تعد الجهة المختصة التقارير اللازمة لعمليات غسل الأموال	3.932203	0.639623	78.64%	موافق	الخامس
3	يراعي البنك عدم الدخول في علاقات مصرفية مع اشخاص مجهولي الهوية او بأسماء صوريه او وهمية	4.050847	0.775125	81.02%	موافق	الثالث
4	يجب على المصرف بذل العناية اللازمة بشأن العملاء العارضين.	3.949153	0.775125	78.98%	موافق	الرابع
5	يتخذ البنك إجراءات محددة ولازمة اذا تبين ان العملية مشبوهة وتتعلق بتمويل الارهاب	4.305085	0.676049	86.10%	موافق جداً	الأول
6	يتم التحوط من أي عملية تحويل الكترونية يجريها عميل عارض بغض النظر عن قيمتها	3.898305	0.635038	77.97%	موافق	السادس
	المتوسط العام	4.042373				

يُبين الجدول (6) ، مدى التزام المصارف بالإجراءات التنظيمية والرقابية في متابعة الحسابات والمعاملات المشبوهة. أظهرت النتائج أن الإجراءات الأكثر فاعلية بحسب آراء المشاركين هو اتخاذ المصرف لإجراءات محددة ولازمة عند اكتشاف عمليات مشبوهة تتعلق بتمويل الإرهاب، إذ حصلت هذه العبارة على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.31) وأهمية نسبية (86.10%)، مما يعكس اتفاقاً قوياً جداً على أهمية هذا الدور في مكافحة غسيل الأموال. تلتها في المرتبة الثانية عبارة تفقد سير العمل في متابعة الحسابات المشبوهة بمتوسط (4.12) وأهمية نسبية (82.37%)، مما يشير إلى وعي كبير بضرورة الرقابة المستمرة على العمليات المصرفية. كما جاءت عبارة مراعاة المصرف عدم الدخول في علاقات مصرفية مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.05) وأهمية نسبية (81.02%)، وهو ما يعكس التزاماً واضحاً بسياسات "اعرف عميلك" التي تعد من أهم أسس مكافحة غسيل الأموال. أما بقية العبارات فقد حصلت على تقييمات إيجابية أيضاً، إذ جاءت العناية بالعملاء العارضين في المرتبة الرابعة، وإعداد التقارير اللازمة لعمليات غسل الأموال في المرتبة الخامسة، في حين حلت إجراءات التحوط من التحويلات الإلكترونية للعملاء العارضين في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.89) وأهمية نسبية (77.97%)، لكنها لا تزال ضمن نطاق الموافقة .

وبشكل عام، بلغ المتوسط العام للإجابات (4.04)، مما يشير إلى أن المشاركين يتفقون بدرجة عالية على أن سير العمل الفعال وإعداد التقارير الدقيقة يمثلان عنصرين أساسيين في مكافحة عمليات غسيل الأموال، مع تباين طفيف في وجهات النظر كما يظهر من قيم الانحراف المعياري المعتدلة. وتؤكد هذه النتائج أن الالتزام بإجراءات الرقابة، والتقارير الدورية، والتعامل الحذر مع العملاء، يسهم بفاعلية في الحد من الأنشطة المالية غير المشروعة.

المحور الرابع: الحد من عمليات غسيل الأموال
جدول (6) الاحصائيات الوصفية لفقرات واجمالي المحور الرابع

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	اتجاه العينة	الترتيب
1	يهدف وجود أنظمة الكترونية الحد من اخفاء مصادر الاموال غير المشروعة.	4.169492	0.620137	83.39%	موافق	الثالث
2	يتم مراقبة الحسابات السرية للتأكد من عدم وجود عمليات مشبوهة.	3.932203	0.666033	78.64%	موافق	الحادي عشر
3	يتم معاقبة الأشخاص المتورطين في غسل الاموال في المصارف.	3.881356	0.832212	77.63%	موافق	الثاني عشر
4	يتم بذل العناية اللازمة للتعرف على هوية العميل و اوضاعه القانونية ونشاطه.	4.084746	0.676913	81.69%	موافق	التاسع
5	يبتعد المصرف عن التعامل مع أشخاص مجهولي الهوية أو ذوي الاسماء الصورية.	4.322034	0.705659	86.44%	موافق جداً	الأول
6	يتم اخطار الاقسام القانونية باي عمليات مرتبطة بغسل الاموال او تمويل الارهاب.	3.983051	0.81983	79.66%	موافق	العاشر
7	يوجد تقييد بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية في المصرف.	4.101695	0.635038	82.03%	موافق	الثامن
8	يتم بذل عناية خاصة لفئات العملاء أو العمليات مرتفعة المخاطر.	4.169492	0.647343	83.39%	موافق	الرابع
9	تتبع سياسات وتدابير لمنع استغلال التكنولوجيا الحديثة للتحايل على أنظمة رقابة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4.135593	0.655418	82.71%	موافق	السابع
10	يتم تثبيت العمليات المشبوهة في سجلات خاصة للرجوع إليها عند الطلب.	4.20339	0.609682	84.07%	موافق جداً	الثاني
11	تقوم الاقسام المختصة بتحديث بيانات العميل كلما دعت الحاجة الى ذلك.	4.169492	0.673451	83.39%	موافق	الخامس
12	يتم الاحتفاظ بالبيانات والسجلات لمدة خمس سنوات للتأكد من البيانات.	4.152542	0.714711	83.05%	موافق	السادس
	المتوسط العام	4.108757				

يُظهر هذا الجدول نتائج الاستبيان المتعلق بمدى فاعلية إجراءات الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف، حيث تبين من خلال متوسطات الإجابات أن المشاركين يبدون موافقة عالية على معظم الإجراءات المتبعة. فقد جاءت العبارة الخاصة بـ ابتعاد المصرف عن التعامل مع أشخاص مجهولي الهوية أو ذوي الأسماء الصورية في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (4.32) وأهمية نسبية (86.44%)، مما يعكس إدراكاً كبيراً لأهمية التعرف على هوية العميل كوسيلة رئيسية للحد من غسيل الأموال. كما جاءت العبارة التي تشير إلى تثبيت العمليات المشبوهة في سجلات خاصة للرجوع إليها عند الحاجة في المرتبة الثانية، بمتوسط (4.20) وأهمية نسبية (84.07%)، مما يؤكد على أهمية التوثيق الدقيق للعمليات المالية المشكوك فيها. أما في المرتبة الثالثة، فقد جاءت العبارات المتعلقة بوجود أنظمة إلكترونية تهدف إلى الحد من إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة، إضافة إلى بذل عناية خاصة لفئات العملاء مرتفعة المخاطر، وتحديث بيانات العميل بشكل مستمر، والاحتفاظ بالبيانات والسجلات لمدة خمس سنوات، بمتوسطات

تراوحت بين (4.15 – 4.17) وأهمية نسبية تجاوزت (83%)، مما يشير إلى التزام واضح باستخدام التكنولوجيا الحديثة والتدقيق المستمر في البيانات لضمان الشفافية ومكافحة الأنشطة المالية غير القانونية. كما أظهرت النتائج أن هناك التزاماً كبيراً بتطبيق القوانين والأنظمة الرقابية والتدابير التي تمنع استغلال التكنولوجيا في التحايل على أنظمة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تراوحت متوسطات هذه الفقرات بين (4.10 – 4.13) مما يعكس وعياً مؤسسياً بأهمية الرقابة المستمرة. في المقابل، جاءت بعض العبارات بدرجات أقل نسبياً مثل مراقبة الحسابات السرية للتأكد من عدم وجود عمليات مشبوهة ومعاينة المتورطين في غسل الأموال، اللتين احتلتا المرتبتين الأخيرتين بمتوسطات (3.93) و(3.88)، لكنها ما زالت ضمن نطاق الموافقة الإيجابية. وبشكل عام، بلغ المتوسط العام (4.11)، وهو مؤشر على مستوى عالٍ من الالتزام والإدراك بأهمية الإجراءات الوقائية لمكافحة غسيل الأموال، مع اتفاق واسع بين آراء المشاركين، كما يتضح من قيم الانحراف المعياري المنخفضة. وتؤكد هذه النتائج أن المصارف تطبق مجموعة متكاملة من الإجراءات الإلكترونية والتنظيمية والإدارية التي تسهم بفاعلية في الحد من مخاطر غسيل الأموال وتعزيز الشفافية والنزاهة في النظام المالي

- اختبار اعتدالية البيانات

جدول (7) كل وجروف سمرنوف (للتوزيع الطبيعي) للمحاور الأربعة

المتغير	Statistic	درجة المعنوية Sig
تقييم مخاطر العميل	1.810	0.003
تكنولوجيا كشف السلوك	1.465	0.027
سير العمل وإعداد التقارير	1.378	0.045
الحد من عمليات غسيل الأموال	0.938	0.342

تشير النتائج الواردة بالجدول أعلاه أن جميع المتغيرات المتعلقة بقياس دور الامتثال الإلكتروني في الحد من عمليات غسيل الأموال ، لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث كانت جميع القيم الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية المفترض 5%، وبناءً على ذلك سنقوم باستخدام الأساليب الإحصائية غير المعلمية (اللامعلمية) في الرابع عشر: اختبار فرضيات الدراسة :

- الفرضية الصفريّة الرئيسة " لا يوجد دور للامتثال الإلكتروني في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية"
- الفرضيات الفرعية الأولى : " لا يوجد دور لنظام تقييم مخاطر العميل في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية". لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق حساب معامل الانحدار ومعامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل فيشر للمتغير المستقل (مخاطر العميل) مع المتغير التابع (غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية).

جدول(8) نتائج اختبار معامل الانحدار ومعامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل فيشر

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R ²	قيمة F	Sig F	B	بيتا	قيمة t	Sig t
الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية	نظام تقييم مخاطر العميل	0.601	0.361	32.149	0.000	16.754	0.601	2.904	0.005

أوضحت النتائج أن قيمة معامل الارتباط ($R = 0.601$) تشير إلى وجود علاقة طردية قوية وموجبة بين نظام تقييم مخاطر العميل والحد من عمليات غسيل الأموال، أي أن تعزيز تطبيق نظام تقييم المخاطر يسهم في تقليل احتمالات حدوث عمليات غسل الأموال داخل المصارف. كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.361$)، مما يعني أن ما نسبته 36.1% من التغير في الحد من عمليات غسيل الأموال يمكن

تفسيره من خلال نظام تقييم مخاطر العميل، وهو ما يعكس تأثيراً جوهرياً لهذا النظام في تعزيز الامتثال المالي. أما نتائج اختبار (F)، فقد بلغت 32.149 عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهي قيمة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.05، مما يؤكد أن نموذج الانحدار ككل ذو دلالة إحصائية. كما أظهرت قيمة (t = 2.904) ومعامل الانحدار المعياري (بيتا = 0.601) دلالة إحصائية موجبة عند مستوى (Sig = 0.005)، مما يدل على أن متغير "نظام تقييم مخاطر العميل" له تأثير معنوي مباشر وإيجابي على الحد من عمليات غسيل الأموال.

وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفريّة التي تنص على عدم وجود دور لنظام تقييم مخاطر العميل في الحد من عمليات غسيل الأموال، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود دور معنوي وإيجابي لهذا النظام. وهذا يعني أن المصارف التجارية الليبية التي تطبق إجراءات دقيقة لتقييم مخاطر العملاء قادرة بدرجة أكبر على اكتشاف الأنشطة المشبوهة وتقليل فرص استغلالها في عمليات غسل الأموال.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** " لا يوجد دور لنظام تكنولوجيا كشف السلوك في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية". لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق حساب معامل الانحدار ومعامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل فيشر للمتغير المستقل (تكنولوجيا كشف السلوك) مع المتغير التابع (الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية).

جدول (9) نتائج اختبار معامل الانحدار ومعامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل فيشر

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R ²	قيمة F	Sig F	B	بيتا	قيمة t	Sig t
الحد من عمليات غسيل الأموال	نظام تكنولوجيا كشف السلوك	0.700	0.490	54.964	0.000	16.835	0.700	3.810	0.000

يوضح نتائج الجدول أعلاه وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا كشف السلوك وجهود الحد من غسيل الأموال. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R = 0.700)، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، أي أن استخدام تكنولوجيا كشف السلوك يسهم بشكل واضح في تعزيز قدرة المصارف على اكتشاف ومكافحة عمليات غسل الأموال. كما بلغ معامل التحديد (R² = 0.490)، ما يعني أن 49% من التغير في الحد من عمليات غسيل الأموال يمكن تفسيره من خلال تطبيق نظام تكنولوجيا كشف السلوك، وهو ما يعكس تأثيراً كبيراً لهذا النظام في تحسين مستوى الامتثال ومراقبة الأنشطة المشبوهة. وأظهرت نتائج اختبار تحليل التباين (F) أن قيمة F = 54.964 عند مستوى دلالة Sig = 0.000، وهي قيمة معنوية جداً (أقل من 0.05)، مما يشير إلى أن نموذج الانحدار ككل دال إحصائياً، وأن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية. كما بينت النتائج أن قيمة t = 3.810 ومعامل الانحدار المعياري (بيتا = 0.700) ذات دلالة معنوية عالية عند Sig t = 0.000، مما يؤكد التأثير الإيجابي والمباشر لتكنولوجيا كشف السلوك على الحد من عمليات غسيل الأموال. وبناءً على هذه النتائج، يتم رفض الفرضية الصفريّة التي تنص على عدم وجود دور لتكنولوجيا كشف السلوك في الحد من غسيل الأموال، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود دور معنوي وقوي لهذا النظام. وتشير هذه النتيجة إلى أن استخدام التقنيات الحديثة في كشف أنماط السلوك المالي غير الاعتيادي يسهم بفاعلية في التعرف المبكر على الأنشطة المشبوهة والحد من استغلال النظام المصرفي الليبي في عمليات غسل الأموال.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** " لا يوجد دور لنظام سير العمل وإعداد التقارير في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية". لاختبار هذه الفرضية، تم تطبيق حساب معامل الانحدار ومعامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل فيشر للمتغير المستقل (سير العمل وإعداد التقارير) مع المتغير التابع (الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية).

جدول (10) نتائج اختبار معامل الانحدار ومعامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل فيشر

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R ²	قيمة F	Sig F	B	بيتا	قيمة t	Sig t
الحد من عمليات غسل الأموال	نظام سير العمل وإعداد التقارير	0.694	0.482	52.944	0.000	20.578	0.694	5.17	0.000

تُظهر نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة، التي تنص على أنه "لا يوجد دور لنظام سير العمل وإعداد التقارير في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية"، وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين نظام سير العمل وإعداد التقارير وجهود مكافحة غسل الأموال. فقد بلغت قيمة معامل الارتباط ($R = 0.694$)، وهي قيمة مرتفعة تدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين، أي أن تحسين نظام سير العمل ودقة إعداد التقارير يسهمان بشكل مباشر في تقليل احتمالية وقوع عمليات غسل أموال داخل المصارف. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.482$)، ما يعني أن 48.2% من التغير في الحد من عمليات غسل الأموال يمكن تفسيره من خلال نظام سير العمل وإعداد التقارير، وهو ما يعكس أثرًا واضحًا ومهمًا لهذا النظام في دعم جهود الامتثال والرقابة المصرفية. أما نتائج اختبار تحليل التباين (F)، فقد بلغت قيمة $F = 52.944$ عند مستوى دلالة $Sig = 0.000$ ، وهي قيمة ذات دلالة عالية جدًا، مما يؤكد معنوية النموذج الإحصائي ككل. كذلك أظهرت النتائج أن قيمة $t = 5.17$ ومعامل الانحدار المعياري (بيتا $= 0.694$) ذات دلالة إحصائية قوية عند $Sig t = 0.000$ ، وهو ما يدل على أن نظام سير العمل وإعداد التقارير له تأثير إيجابي ومعنوي على الحد من عمليات غسل الأموال. وبناءً على هذه النتائج، تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة بين النظامين، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود دور جوهري وفعال لنظام سير العمل وإعداد التقارير في مكافحة عمليات غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية.

وتشير هذه النتائج إلى أن التنظيم الجيد لسير العمل داخل المصارف، إلى جانب إعداد التقارير الدقيقة والمنتظمة حول الأنشطة المشبوهة، يمثلان عنصرين أساسيين في تعزيز الشفافية والامتثال، ويسهمان بفاعلية في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- نتيجة الفرضية الرئيسية: وبناءً على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الثلاث، التي تناولت دور الامتثال الإلكتروني المتمثل في (نظام مراقبة المعاملات، ونظام تكنولوجيا كشف السلوك، ونظام سير العمل وإعداد التقارير) في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية، تبين وجود علاقات ارتباط وانحدار قوية ومعنوية بين جميع هذه الأنظمة وجهود مكافحة غسل الأموال. فقد أظهرت النتائج أن جميع القيم الإحصائية (t ، F ، R^2 ، R) كانت مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($Sig = 0.000$)، مما يدل على أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات تسهم بفاعلية كبيرة في الكشف المبكر عن العمليات المشبوهة، وتعزيز كفاءة الرقابة الداخلية، ودعم الامتثال للمعايير المصرفية الدولية. وعليه، تم رفض الفرضية الرئيسية الصفرية التي تنص على أنه "لا يوجد دور للامتثال الإلكتروني في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية"، وتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد أن الامتثال الإلكتروني يلعب دورًا محوريًا ومؤثرًا في الحد من عمليات غسل الأموال داخل المصارف التجارية الليبية.

الخامس عشر: النتائج والتوصيات:

- النتائج:

- 1- يوجد دور معنوي ومؤثر لنظام تقييم مخاطر العميل في الحد من عمليات غسل الأموال في المصارف التجارية الليبية.
- 2- يوجد دور لنظام تكنولوجيا كشف السلوك في الحد من عمليات غسل الأموال.
- 3- يوجد دور لنظام سير العمل وإعداد التقارير في الحد من عمليات غسل الأموال.

4- بناءً على نتائج الفرضيات الفرعية، تم التوصل إلى أنه يوجد دور للامتثال الإلكتروني في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية.

- التوصيات :

- 1- توصي الدراسة بتعزيز تطبيق أنظمة الامتثال الإلكتروني في المصارف التجارية الليبية لما أثبتته من فاعلية في الحد من عمليات غسيل الأموال.
- 2- توصي الدراسة بتطوير نظام تقييم مخاطر العميل وتحديث بيانات العملاء بشكل دوري لضمان تصنيفهم وفقاً لمستويات المخاطر المحتملة بدقة وفعالية.
- 3- توصي الدراسة بالاستثمار في تكنولوجيا كشف السلوك المالي وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط غير المعتادة والكشف المبكر عن العمليات المشبوهة.
- 4- توصي الدراسة بتحسين نظام سير العمل وإعداد التقارير داخل المصارف بما يضمن سرعة تبادل المعلومات ودقة التقارير المرفوعة للجهات المختصة .
- 5- توصي الدراسة بتحديث السياسات والإجراءات الداخلية للمصارف بما يتوافق مع المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وبما يضمن الالتزام الدائم بتلك المعايير.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب (Books)

[1] المخول، عيسى (2018). قانون غسل الأموال، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية.

[2] ثانياً: الرسائل والدراسات الأكاديمية (Academic Theses and Dissertations)

[3] حسان، عبد السلام (2016). جريمة تبييض الأموال وسبل مكافحتها في الجزائر. (أطروحة دكتوراه)، كلية

[4] ملهاق، فضيلة (2013). وقاية النظام البنكي الجزائري من تبييض الأموال، دراسة حالة الجزائر. (جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف).

ثالثاً: المجلات العلمية المُحكَّمة (Refereed Scientific Journals)

[5] أنففة، محسن علي عمر وأبورأوية، رمضان علي محمد (2025). "دور المصارف التجارية في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال في الاقتصاد الليبي". مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، جامعة مصراتة.

[6] أنبيص، وآخرون (2025). "مدى استعداد المصارف التجارية الليبية لتبني استراتيجية استثمارية الأعمال". مجلة بحوث الأعمال. (الناشرون: أنبيص، مسعود علي، والأزرق، أحمد سالم).

[7] سلطان، عبير رحمان (2019). "تأثير الإمتثال المصرفي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب". مجلة دراسات محاسبية ومالية.

[8] شاهين، علي عبد الله أحمد (2009). "الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال". مجلة الجامعة الإسلامية – غزة.

[9] صالح، حنان موسي سعيد (2023). "دور آليات الحوكمة في الحد من عمليات غسيل الأموال في المصارف التجارية الليبية". (هذا المرجع مُكرَّر بين هذا القسم وقسم الرسائل والدراسات الأكاديمية).

[10] صقر، وفاء (2024). "دور العملات الافتراضية المشفرة...". مجلة البحوث القانونية، جامعة بنها.

[11] الصواف، محمد أحمد وآخرون (2024). "استغلال وسائل الدفع الإلكتروني في جرائم غسيل الأموال". مجلة كلية الحقوق – جامعة المنيا.

[12] غفير، وآخرون (2022). "مدى تطبيق المصارف التجارية للإجراءات اللازمة لمكافحة غسل الأموال". مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية. (الناشرون: غفير، كاميليا مسعود وبشير، سارة رجب).

[13] يوسف، عدنان أحمد (2013). "الامتثال في البنوك العربية". مجلة الدراسات المالية والمصرفية.

[14] محمد، وآخرون (2023). "دور الإمتثال المصرفي في الحد من مخاطر الدفع الإلكتروني". مجلة دراسات محاسبية ومالية. (الناشرون: محمد، شذا كريم وعبد الكريم، محمد حسن).

[15] المدفع، حليلة (2024). "الأساليب التقليدية والإلكترونية المستخدمة في ارتكاب جريمة غسل الأموال". مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية.

رابعاً: التقارير والمراجع الرسمية والمؤتمرات (Official Reports, Conferences, and Official Documents)

- [16] القماطي، يوسف محمد، والشويب، يحيى سعد، وزويبي، أكرم علي (2016). "دور آليات الحوكمة في اكتشاف عمليات غسل الأموال". مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية، البيضاء، ليبيا. تقرير ديوان المحاسبة الليبي (لعدة سنوات).
- [17] مصرف ليبيا المركزي (2025). إطلاق منظومة goAML لمكافحة غسل الأموال.
- [18] نظام مكافحة غسل الأموال (2017). وثيقة رسمية، هيئة الخبراء لمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية.
- [19] البنك المركزي السعودي (2025). منشورات اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال.

خامساً: المراجع الأجنبية (Foreign References)

- [20] Hanif, R., Ahmad, H. S., & Ali, A. (2025). "Developing an Integrated AML Risk Management Framework for Commercial Banks Based on Customer Risk Profiling and Enhanced Due Diligence". *Advance Journal of Econometrics and Finance*, 3(3), pp. 206–215 .
- [21] Khanvilkar, K. & Kommurru, K. (2025). "Regulatory Graphs and GenAI for Real-Time Transaction Monitoring and Compliance Explanation in Banking". *arXiv preprint* .
- [22] Oztas, B., Cetinkaya, D., Adedoyin, F., Budka, M., Aksu, G., & Dogan, H. (2024). "Transaction Monitoring in Anti-Money Laundering: A Qualitative Analysis and Points of View from Industry". *Future Generation Computer Systems* .
- [23] Ringgaard, A. (2025). "A case study of Anti-Money Laundering risk management". *Journal of Financial Crime*, 32(2), pp. 123–135

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.